مستقبل السلطة الفلسطينية بين البقاء والانهيار

خليل الشقاقي

مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، فلسطين

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا يسمح بنشرها أو الاقتباس منها.

تنويه: كتبت هذه الورقة قبل إجراء الانتخابات الإسرائيلية في نيسان ٢٠١٩.

فيما تدخل السلطة الفلسطينية عامها الخامس والعشرين فإن مستقبلها يبدو محفوفاً بالمخاطر. لا تنبع هذه المخاطر من ضغوط خارجية فقط، بل أيضاً من تحديات داخلية تجعل من غالبية الفلسطينيين في الضفة والقطاع يعتقدون أنها قد أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني فيما يقول حوالي نصف الجمهور أنه يجب حل هذه السلطة. رغم ذلك، ليس هناك تخوف جدي من انهيار السلطة في ظل أوضاع مشابهة لتلك التي سادت خلال السنوات الخمس الماضية، أي منذ انهيار المحاولات الأمريكية بقيادة جون كيري لبلورة اتفاق سلام فلسطيني-إسرائيلي، فالواقع يشير إلى بقاء هذه السلطة قوية ومسيطرة خلال تلك الفترة رغم الجمود الذي طرأ على عملية السلام، ورغم ارتفاع وتيرة الاستيطان، ورغم فشل الجهود الرسمية الفلسطينية في المحافل الدولية في إحداث تغيير ذي قيمة على ممارسات الاحتلال. لكن من الواضح أن التحديات التي تواجهها السلطة الفلسطينية في ٢٠١٩ سوف تزداد مع مرور الوقت وأن السلطة تدخل الآن في مرحلة جديدة غير مسبوقة.

تتناول هذه الورقة تحليلاً للظروف التي قد تجعل من بقاء السلطة أمراً صعباً خلال الفترة القليلة المقبلة وذلك في ظل تطورات أربعة: انحراف عملية السلام عن مسارها الأصلي بشكل غير مسبوق ودخول العملية الاستيطانية في مرحلة نوعية جديدة، واستخدام واسع النطاق للعقوبات والضغوط المالية الخارجية، وتراجع في الأوضاع الداخلية بما في ذلك تعزز للانقسام ليصبح دائما، وغياب للثقة الشعبية بالسلطة. في المقابل، فإن تبلور وضع جديد يبث الحياة في العملية السلمية سيخفف من الضغوط المالية الخارجية، بالرغم من صعوبة تصور حصول ذلك على المدى القصير، وقد يشكل بالتالي حبل نجاة للسلطة حتى لو بقيت الأوضاع الداخلية بنفس القدر الراهن من السوء.

قوة البقاء:

حتى فترة قريبة اعتقد معظم الفلسطينين أن السلطة الفلسطينية إنجاز وطني يستحق الدعم والحماية وذلك لأنهم آمنو أنها وسيلة فعالة لإقامة دولتهم المستقلة وبناء مؤسساتهم القادرة على تقديم الخدمات وخلق نظام حكم رشيد في ظل ضمان للحريات وحكم القانون. اما اليوم فإن غالبية الفلسطينيين لا تعتقد أن دولة فلسطينية ستقوم في أي وقت قريب؟ بل إن ثلاثة أرباع الجمهور الفلسطيني يعتقدون اليوم أن الدولة لن تقوم خلال السنوات الخمس المقبلة. كذلك، فإن الغالبية العظمى تعتقد بأن الفساد منتشر في مؤسسات السلطة وأن الحريات مقيدة وأن نظام الحكم هو أبعد ما يكون عن الديمقراطية وحكم القانون. مع ذلك، فإن نصف الجمهور لا يزال متمسكاً بوجود السلطة،

ومن السهل بالطبع معرفة أسباب ذلك، فالسلطة الفلسطينية تضخ أكثر من أربع مليارات دولار سنوياً في السوق الفلسطينية على شكل رواتب ومصروفات أخرى، وتوفر العمل لحوالي ١٨٠ ألف موظف أمني ومدني، وتقدم خدمات أساسية على رأسها فرض النظام والأمن الداخلي، والتعليم والصحة، وتدير قطاعات الاتصالات والمياه والطاقة والحكم المحلي والقضاء.

حتى لو فقدت السلطة القدرة على توفير بعض هذه الخدمات فإن النخبة الحاكمة تأتي من فصيل سياسي واحد توفر له السلطة إمكانية قيادة هذا الشعب وإدارة شؤونه مما يمنحها الصلاحيات والمناصب ومراكز القوى التي تضمن لها الولاء والمكانة الاجتماعية والسياسية. تدرك هذه النخبة أن انهيار السلطة سيفقدها كل ذلك، وسيتيح لخصومها السياسيين، وخاصة الإسلاميين، فرصة للسيطرة على القرار الفلسطيني أو على الأقل التأثير عليه بشكل لا تقبله هذه النخبة اليوم.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن السلطة الفلسطينية تلعب دورين مهمين، فهي تعمل من ناحية كمزود للخدمات، مُعفِية بذلك القوة المحتلة من مسؤولية رعاية أولئك الذين يقبعون تحت احتلالها. ومن ناحية أخرى فهي تعمل، كهيئة حكم ذاتي، كدرع واق لإسرائيل تحميها من التهديد الديموغرافي لطابعها اليهودي، وهو التهديد المتجسد في واقع الدولة الواحدة الراهن. يمكن لإسرائيل إذاً أن تحتفظ بكعكتها وأن تأكلها في نفس الوقت: باستمرارها في الاحتلال وسيطرتها على الفلسطينيين إلى جانب الحفاظ على طابعها اليهودي والديمقراطي وتجنبها للعواقب الديموغرافية لاحتلال لأجل غير مسمى، وإعفاء نفسها في الوقت نفسه من عبء رعاية الفلسطينيين.

وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع الدولي، ذلك لأن السلطة الفلسطينية هي ثمرة ٢٥ عاماً من الاستثمار على طريق السلام وإقامة الدولة. إن القبول بانهيار السلطة يعني قبولاً للفرضية القائلة بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن واقع الدولة الواحدة هو نتاج استثمار فاشل. إن المجتمع الدولي غير جاهز للتعامل مع حل الدولة الواحدة، إذ تدرك الدول المانحة وغيرها من دول المجتمع الدولي أنها ستكون آنذاك مطالبة بفرض عقوبات ومقاطعة ضد إسرائيل، لرفضها منح حقوق متساوية للفلسطينيين، وهو أمر سيكون مستبعداً تماماً نظراً للتاريخ الأوروبي مع مواطني أوروبا اليهود، ونظراً لأن ذكريات المحرقة وإبادة ستة مليون يهودي أوروبي وما سبقها من اضطهاد لليهود لا تزال قوية في الذاكرة الجمعية للعالم الغربي. لكن تجاهل واقع الدولة الواحدة في ظل انهيار حل الدولتين سيضع أوروبا ومانحين آخرين في معضلة أخلاقية صعبة: كيف يمكن لهم مساندة دولة يهودية تضرب بعرض الحائط كافة قيم المساواة والعدالة والحرية التي ينادون بها. لذلك، قد يفضل المجتمع الدولي الاستمرار في الاستثمار في مشروع فاشل على مواجهة تلك الأسئلة الصعبة بدونه.

السلطة في وضع جديد:

رغم كل ما سبق ورغم كافة النوايا الساعية للحفاظ على السلطة، فإن السلطة، في ظل التحديات الجديدة للوضع الراهن، قد لا تتمكن من البقاء. كلما ضعفت السلطة وازدادت التحديات المالية التي تواجهها كلما باتت غير قادرة على تقديم الخدمات مما قد يزيد من المطالبة الشعبية بحلها. كذلك، فإن التحول نحو اليمين في السياسة الإسرائيلية

قد يفرض على السلطة اتخاذ مواقف متشددة أكثر في المحافل الدولية وفي العلاقات الأمنية مع إسرائيل بحيث تصبح عبئاً حتى على الاحتلال نفسه وخاصة مع تصاعد المطالبة بضم الكتل الاستيطانية وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات لتشمل استيطاناً خانقاً مدمراً لحل الدولتين، كالبناء في المنطقة المحيطة بمعاليه أدوميم والتي تفصل وسط الضفة عن جنوبها وتعزل القدس عن محيطها الفلسطيني. إن خطوات إسرائيلية بهذا الاتجاه ممكنة حتى في المستقبل القريب. لكن حصولها سيجبر السلطة على الدخول في مواجهة مع إسرائيل قد تنتهي بانهيار هذه السلطة.

كذلك، فإن وصول المجتمع الدولي للقناعة بانهيار حل الدولتين إما نتيجة لرفض إسرائيلي سياسي له أو بسبب التوسع الاستيطاني، قد يفرض على الدول المانحة إعادة التفكير بسياساتها الداعمة للسلطة، حيث أن استمرار الدعم الدولي في ظل ظروف كهذه سيكون دعماً فعلياً للاحتلال وسياساته مما قد يفرض على هذه الدول مواجهة الواقع البشع الذي تدعمه وربما التوقف عن دعمه بوقف دعمها للسلطة نفسها.

يمكن إذاً للظروف المتبلورة اليوم، من بروز تحديات جديدة أمام السلطة لم تواجهها بشكل مجتمع منذ تشكيلها، أن تدفع للسطح بكل هذه التساؤلات. ستواجه السلطة الفلسطينية في عام ٢٠١٩ دفعة واحدة أربعة تحديات خارجية وداخلية تضاف لتلك التي واجهتها منذ تأسيسها: إدارة ترامب وخطتها للسلام المعروفة بصفقة القرن، انفصال دائم لقطاع غزة عن الضفة الغربية، عدم استقرار مالي متصاعد شهراً بعد شهر يهدد بإفلاس خزينة السلطة، وفقدانها للمزيد من الشرعية الداخلية والثقة الشعبية.

لا شك إن الفشل في إنهاء الاحتلال وبناء دولة فلسطينية مستقلة يمثل التحدي الأكبر للحركة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو، ذلك لأنه حرم الشعب الفلسطيني من نيل حريته وسيادته وتقرير مصيره على أرضه، ومن استغلال مصادر ثروته وتطوير بلده واقتصاده، وجعل ممكناً للاحتلال الإسرائيلي أن يتعزز بمضاعفة عدد المستوطنين أكثر من مرة. إن الفشل في التوصل لاتفاق سلام يشير بوضوح إلى المأزق الصعب الذي تجد الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها فيه. فقد جرت هذه المفاوضات مع أحزاب إسرائيلية من كافة أطراف الطيف السياسي الإسرائيلي، من اليسار إلى اليمين، وفي ظل رعاية أمريكية ودولية متنوعة تحت إدارات جمهورية وديمقراطية.

في ظل هذا الواقع فإن فرص نجاح إدارة الرئيس ترامب في حمل الأطراف على التوصل للسلام تبدو شبه مستحيلة، فهذه الإدارة هي الأكثر تحيزاً لإسرائيل منذ قيامها، وفوق ذلك، فإن المواقف الإسرائيلية اليوم هي الأكثر تشدداً ورفضاً للمتطلبات الأساسية الفلسطينية الدنيا. كما أن الأجواء الإقليمية وخاصة العربية هي الأقل دعماً لتسوية سلمية نظراً للانشغال القوي بالتهديد الإيراني وبمحاربة الإرهاب واستعداد الأطراف العربية الرئيسية كمصر والسعودية للعمل مع إسرائيل، حتى لو بسرية، مما يشكل حافزاً للطرف الإسرائيلي لتجاهل المسألة الفلسطينية واستغلال الفرصة لتطبيع علاقاته مع العديد من هذه الدول.

كما أن مقاطعة السلطة الفلسطينية للقاءات مع الإدارة الأمريكية يحد من قدرة السلطة على التأثير على الخطوات الأمريكية واسماع رأيها لهذه الإدارة ويتيح للرئيس ترامب معاقبة الطرف الفلسطيني في العديد من القضايا التي تهمه مثل الأونروا واللاجئين والتمثيل الفلسطيني في واشنطن والمعونات الاقتصادية والأمنية وغيرها. كل ذلك يشير إلى أن من شبه المؤكد أن الطرف الفلسطيني سيرفض المقترحات الأمريكية التي قد تعرضها هذه الإدارة بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية. إن من المؤكد أن هذا الرفض الفلسطيني ستقابله ردة فعل عقابية أمريكية جديدة

شديدة الضرر باقتصاده وقدرته على تقديم الخدمات لشعبه. كما أنه قد يخلق أجواء تعطي ضوءاً أخضر لإسرائيل لضم مناطق استيطانية ولتوسيع الاستيطان بشكل يقضي نهائياً على فرص حل الدولتين.

إن قدرة الطرف الفلسطيني على مواجهة هذا التحدي الأساسي الذي قد يتبلور سريعاً ستكون محبطة ومقيدة بفشل السلطة الفلسطينية في معالجة التحدي الثاني الذي يواجهها اليوم وهو التمزق والانقسام الداخلي والفشل المتكرر في تحقيق المصالحة واستعادة الوحدة. إن قرار السلطة في كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٨ بحل المجلس التشريعي يشير إلى قناعة هذه السلطة بأن الطريق للمصالحة وإعادة التوحيد قد أغلقت على المدى القصير والمتوسط ويشير إلى أن طرفي الانقسام، فتح وحماس، يساهمان عن قصد أو غير قصد في تعميق الانقسام وتحويله لانفصال دائم. رغم أن المجلس التشريعي لم يجتمع بكامله منذ الانقسام في ٢٠٠٧ فإنه كان رمزاً للوحدة الإقليمية للسلطة الفلسطينية في شقيها في الضفة والقطاع، تماما مثلما يمثل المجلس الوطني الفلسطيني رمزاً لوحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني رغم أن هذا المجلس لم يجتمع لمدة ٢٠ عاماً قبل عام ٢٠١٨. وكذلك الحال مع استقالة حكومة الوفاق والسعي لتشكيل حكومة جديدة، إذ كانت هذه الحكومة هي المؤسسة العامة المتبقية التي مثلت جهداً مشتركاً من فتح وحماس للعمل معاً، وذلك رغم إسهام هذه الحكومة في تعميق الانقسام بقبولها بدون تحفظ قرارات القيادة الفلسطينية بفرض عقوبات على سكان قطاع غزة شملت تخفيض الدعم لقطاع الكهرباء وخدمات أخرى وتقليص رواتب موظفي السلطة من سكان القطاع.

إن فرض العقوبات على قطاع غزة وحل المجلس التشريعي واستبدال حكومة الوفاق ستعزز من فرص فصل قطاع غزة عن السلطة الفلسطينية مما قد يفتح الطريق أمام حماس وإسرائيل ومصر وقطر وأطراف دولية للعمل معاً لتعزيز سيطرة حماس على القطاع بهدف منع الوصول لانهياره وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها مما قد يمنع تدهور الأوضاع نحو حرب واسعة بين إسرائيل وحماس او تحول القطاع لقاعدة للإرهاب ضد مصر وإسرائيل. إن التوصل لترتيبات طويلة الأمد تحت قيادة حماس وبدعم مالي من بعض الأطراف العربية مثل قطر أو الإمارات العربية قد يدفع السلطة الفلسطينية لتقرير المزيد من العقوبات ضد القطاع بما في ذلك التوقف عن دفع الرواتب أو تقديم الخدمات المالية والإدارية الأخرى في مختلف المجالات المدنية كالتعليم والصحة وغيرها. سيؤدي كل ذلك سريعاً إلى الانفصال الدائم بين جناحي الوطن بغض النظر عن نوايا كافة الأطراف المسؤولة عن وصول الوضع لهذه الحالة.

يقلص التحدي الثالث، أي الحفاظ على استقرار مالي ونمو اقتصادي، من قدرة السلطة على المناورة في تعاملها مع كلا التحديين السابقين. إن قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات للمواطنين في الضفة والقطاع مرتبط بشكل أساسي بالوضع الاقتصادي الفلسطيني وبحجم الدعم المالي والاقتصادي الدولي وباستعداد إسرائيل للالتزام بمسؤوليتها في تحويل أموال الضرائب التي تجمعها للسلطة الفلسطينية. إن وقف المعونات الأمريكية المدنية والأمنية وتقليص أو وقف التحويلات الضريبية سيزيد بشكل كبير من عجز الميزانية الفلسطينية وسيقيد قدرة السلطة على دفع الرواتب أو توفير خدمات أساسية اجتماعية وأمنية. من المؤكد أن السلطة قادرة جزئياً على تحمل هذا العبء لفترة قد تتجاوز السنة إذا استمرت أطراف عربية ودولية في تقديم الدعم لها. لكن هذه القدرة ستأخذ في التضاؤل بعد ذلك وسيكون من غير المؤكد أن تنجح السلطة في فرض النظام والقانون أو توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لمعظم المناطق الفلسطينية وخاصة تلك التي تقع خارج المدن الرئيسية. كما أن تدهورا اقتصادياً

فلسطينياً سيؤثر بشكل قوي على أوضاع قطاع غزة وسيؤدي لاختناق اقتصادي واسع وأزمة إنسانية واسعة النطاق وقد يؤدي ذلك لصراع عسكري واسع النطاق سيعمل على تفاقم هذه الأزمة الإنسانية بشكل أكبر.

لكن هذه السلطة تواجه في الواقع تحدياً رابعاً إضافياً سيسهم هو الآخر في إعاقة قدرة الطرف الفلسطيني على مواجهة الجهود الأمريكية والإسرائيلية في إغلاق الطريق أمام إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مستقلة وهو المتعلق بمدى مشروعية النظام السياسي الفلسطيني في غياب الانتخابات وفي ظل سيطرة حزب واحد على الحكم رغم أن هذا الحزب كان قد خسر الانتخابات التشريعية الأخيرة في عام ٢٠٠٦. لا يقتصر هذا التحدي على غياب المشروعية، بل يشمل أيضاً غياب كامل للمساءلة، وضعف بالغ في استقلال القضاء، وقيود على حرية الرأي والتعبير، وإضعاف واسع النطاق لتعددية واستقلالية المجتمع المدني ومنظماته. إن كافة هذه النواقص هي محصلة لسياسات السلطة الفلسطينية وقيادتها خلال السنوات الإثنى عشر الماضية. إن مما لا شك فيه أن لجوء حماس للسلاح في ٢٠٠٧ لحسم صراع سياسي داخلي كان هو المغذي الأكبر لكل هذه الأمراض التي عصفت بالنظام السياسي الفلسطيني. لكن من الصحيح أيضاً أن طبيعة النخبة الحاكمة في الضفة الغربية وخاصة في السنوات الستة الماضية قد أغلقت الطريق أمام أي نوع من المساءلة أو أي فرصة لإحداث تحول ولو بسيط نحو نظام ديمقراطي يحكمه القانون والدستور. لم تفهم هذه النخبة بمعظمها معنى الديمقراطية ووجدت فيها قيوداً لا لزوم لها في سعيها للسيطرة على الحكم. كما أن للصراع الداخلي في حركة فتح بين الرئيس محمود عباس ومحمد دحلان تأثيراً مدمراً على قدرة السلطة على الالتزام بحكم القانون أو بنود الدستور، إذ أعطت هذه السلطة لنفسها الحق في نزع الحصانة عن أعضاء المجلس التشريعي، والحق في التحكم في عمل القضاء، والحق في تقييد عمل المنظمات غير الحكومية في ظل تجاهل للدستور والقانون. كذلك فإن الغياب الواسع للانتقاد من المجتمع الدولي، وخاصة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، خاصة بعد تدهور الربيع العربي نحو الحروب الداخلية والإرهاب، قد ساهم في إزالة أية كوابح أمام الانحدار نحو السلطوية وحكم الفرد في النظام السياسي الفلسطيني.

إن غياب المشروعية والانحدار نحو السلطوية في النظام السياسي الفلسطيني قد أدى للتراجع الهائل في مدى الثقة بالسلطة وحكومتها، وقد برز ذلك بشكل واضح في الصراع الداخلي بين السلطة والمجتمع حول قانون الضمان الاجتماعي. إن غياب الثقة هذا قد ترك أثراً في الماضي في نواحي أخرى عديدة، إذ فشلت هذه السلطة فعلا في تجنيد الجمهور للوقوف ضد قرارات الإدارة الأمريكية المتعلقة بالقدس كالاعتراف الأمريكي بالمدينة عاصمة لإسرائيل ثم نقل سفارتها من تل أبيب للقدس بدون أن يحدث ذلك ردة فعل شعبية واسعة النطاق كما كان متوقعاً. إن من المتوقع أن يشكل غياب الثقة هذا عائقاً إضافياً أمام قدرة السلطة الفلسطينية على تجنيد الجمهور لمقاومة المخططات الأمريكية والإسرائيلية فيما يسمى بصفقة القرن أو التوسع الاستيطاني وغيرها من الأمور التي تشكل تهديداً حاضراً للمستقبل الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وإنهاء الاحتلال.

هل تحل السلطة نفسها أم تنهار رغماً عنها؟

هل يمكن للسلطة التهديد بحل نفسها رداً على تصاعد هذه التحديات؟ رغم أن حل السلطة الفلسطينية من قبل السلطة نفسها بشكل متعمد هو مسألة طرحت للنقاش أكثر من مرة، فإن فرص حدوث ذلك شبه منعدمة. وقد طرحت الفكرة للمرة الأولى في أعقاب إعادة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية أثناء الانتفاضة الثانية. ثم طرحت

مرة أخرى في عام ٢٠١٠ في أعقاب فشل إدارة أوباما في الضغط على إسرائيل لتجميد بناء المستوطنات أو قبول شروط مرجعية لمحادثات السلام تم التفاوض عليها في السابق. وقد بدا للفلسطينيين، بالنظر إلى ما يتمتع به الإسرائيليون من سلام وهدوء سائدين، أن إسرائيل تشعر بالراحة مع الوضع الراهن. وفعليا، بلغ عدد الجنود الإسرائيليين المنتشرين في الضفة الغربية في تلك السنة الحد الأدنى منذ الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧، حسبما ذكرت صحيفة إسرائيلية (هآرتس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠). ولام بعض الفلسطينيين أنفسهم على هذا الوضع حيث طرحت شكوك في الحكمة من الاستمرار في التنسيق الأمني مع إسرائيل، بل حتى في الحكمة من استمرار وجود السلطة الفلسطينية في ظل غياب أي تقدم في عملية السلام. وقد رأى البعض أن هناك حاجة لحل السلطة الفلسطينية لإجبار إسرائيل على تحمل المسؤولية الكاملة لاحتلالها. وفي ديسمبر ٢٠١٠، قال الرئيس عباس في مقابلة تلفزيونية أنه في حال استمرت إسرائيل في بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية فإنه سيتم حل السلطة الفلسطينية، مؤكداً أنه «لا يمكن أن أقبل أن أبقى رئيسا لسلطة لا وجود لها». وكان رد عباس على إعادة انتخاب نتنياهو في بدايات عام ٢٠١٣ هو بالتهديد بحل السلطة الفلسطينية مجدداً ودعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي لإعادة احتلال الضفة الغربية.

لكن هذه التهديدات بقيت حبراً على ورق رغم أن الظروف التي أدت بالرئيس لتوجيه التهديدات سارت باطراد نحو الأسوء. لهذا ليس مستغرباً أن نجد أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين والإسرائيليين يعتقدون أن هذه التهديدات فاقدة للمصداقية، وهي على الأرجح كذلك. لكن هذا لا يعني أن هذه التهديدات تخلو من المنطق. يقول المنطق أن قلق الإسرائيليين من حل الدولة الواحدة أكبر بكثير من قلقهم من حل الدولتين. يدرك الرئيس عباس وباقي النخبة الحاكمة ذلك، لكنهم لا ينجحون في جعل تهديدهم جاداً لأنهم أنفسهم غير جادين في التهديد. إذ رغم تأييد نصف الجمهور الفلسطيني لهذه الفكرة، فإن النخبة الحاكمة لن تفعل ذلك للأسباب التي أشرنا لها سابقاً. هناك أيضاً سبب آخر سيدفع النخبة الحاكمة للتمسك بالسلطة الفلسطينية والحفاظ عليها وهو التمسك بحل الدولتين. على الرغم من إدراك الجمهور الفلسطيني بأن حل الدولتين لم يعد حلاً عملياً بسبب التوسع الاستيطاني والتحول نحو اليمين في إسرائيل، إلا أن هذا الحل يبقى هو الأكثر قبولاً من أي حل آخر للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. إن بقاء السلطة هو أحد الأعمدة الأساسية لحل الدولتين. ومن الواضح أن توجه النخبة الفلسطينية الحاكمة هو تقوية وتعزيز مكانة السلطة وليس حلها وهذا هو هدف الجهود الفلسطينية في الأمم المتحدة وفي برامج الحكومات المختلفة الهادفة لتقوية مؤسسات السلطة وتعزيز مصادر دخلها المالية. لكل ذلك يدرك الإسرائيليون عدم الجدية الفلسطينية، ولهذا فإنهم يرون في التهديد خديعة لا تنطلي على أحد، ويدعون القيادة الفلسطينية لتنفيذ التهديد بدون خوف من حصول ذلك فعلاً.

لكن ماذا سيحدث إذا ما تحول التهديد الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي إلى «لعبة تحدي»؟ في مثل هذه اللعبة، يسعى أحد الطرفين لتعظيم فرص فوزه من خلال اتخاذ خطوات لإظهار جدية تهديده، بينما يسعى الطرف الآخر لإثبات أن هذا تهديد فارغ. مثلاً، قد يجد قادة السلطة الفلسطينية أنفسهم مجبرين على اتخاذ خطوات لا رجعة عنها من أجل منح تهديدهم مزيدا من المصداقية، مثل الإعلان رسميا من الرئيس والحكومة والمنظمة في آن واحد عن حل السلطة الفلسطينية في تاريخ معين قريب في حال لم يتم التوصل لاتفاق بشأن إقامة الدولة، أو تجميد

الاستيطان. ستتجاهل إسرائيل بالتأكيد هذه الخطوة الفلسطينية مما سيفرض على الطرف الفلسطيني كشف أوراقه. سيجد قادة السلطة الفلسطينية أنفسهم مجبرين إما على حل السلطة الفلسطينية، وهو أمر لا يرغبون بالتأكيد في القيام به، أو مواجهة الذل وفقدان المصداقية. لهذا يمكننا بالتأكيد استبعاد هذا السيناريو.

لكن يمكن للعبة التحدي هذه أن تأخذ شكلاً أقل جرأة وأقل حسماً. لنأخذ مثالين وقعا في الفترة الماضية القريبة. مثلاً، هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي في شهر شباط (فبراير) الماضي بخصم قيمة الرواتب التي تدفعها السلطة لعائلات الأسرى والشهداء من أموال المقاصة التي تحولها السلطة (أي أموال الجمارك التي تجمعها إسرائيل من الفلسطينيين لصالح خزينة السلطة) وذلك في محاولة لإجبار السلطة على وقف دفع هذه الرواتب بحجة أن هذه السياسة الفلسطينية تشجع على الإرهاب. في محاولة لردع إسرائيل عن القيام بذلك قامت السلطة بالإعلان عن نيتها عدم استلام كافة أموال المقاصة في حالة نفذت إسرائيل تهديدها واقتطعت هذه الأموال. لتعزيز صدقيتها قامت السلطة الفلسطينية بخطوة جريئة: الإعلان بالبنط العريض في الصفحة الأولى من جريدة الأيام عن نيتها القيام بذلك، أي أن السلطة قضت بقصد على مجال المناورة المتاح أمامها ولم يعد أمامها إلا تنفيذ تهديدها أو القبول بالذل في حالة نفذ نتنياهو تهديده. مع ذلك، اعتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن التهديد الفلسطيني غير جدي بسبب السوابق العديدة قبل ذلك من اقتطاع من أموال المقاصة بحجج وذرائع مختلفة بدون حصول احتجاجات فلسطينية ذات قيمة. وحتى لو أدرك نتنياهو مصداقية التهديد الفلسطيني فإن من المرجح أن قرب موعد الانتخابات كان سيمنعه من التراجع. لذلك قام نتنياهو بتنفيذ تهديده وخصم حوالي ١١ مليون دولار، حوالي ٨٪ من قيمة أموال المقاصة لذلك الشهر. اعتقد الإسرائيليون أن الرئيس عباس لن ينفذ تهديده وسيقبل بالمبالغ المنقوصة المحولة بدون مزيد من الجدال لأنه بحاجة لهذه الأموال التي تشكل حوالي ٧٠٪ من قيمة فاتورة رواتب السلطة. لكن سلوك الرئيس عباس جاء على غير المتوقع، إذا قام فعلاً بتنفيذ تهديده رغم ما في ذلك من ضرر بالغ بالسلطة وقدرتها على البقاء.

وهناك مثال آخر ذا صلة. رغم التحذيرات التي سمعتها من السلطة الفلسطينية، اعتقدت إدارة ترامب في كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٧ أن هذه السلطة لن تقطع الاتصالات معها إذا اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل، وذلك لأن السلطة بحاجة ماسة للدعم المالي والاقتصادي الأمريكي. لكن الرئيس عباس قام فعلاً بقطع هذه الاتصالات رغم النتائج السلبية الكثيرة المترتبة على ذلك: يا سيد ترامب «أنت مطرود»، قال الرئيس عباس. ثم تمادت إدارة ترامب في غيها إذ اعتقدت هذه الإدارة أن فرض عقوبات اقتصادية وغير اقتصادية على السلطة سيجبرها على التراجع عن قرارها والعودة للاتصالات، لكن ذلك لم ينجح في إجبار السلطة على تغيير موقفها، وقبلت هذه السلطة بدفع أثمان اقتصادية وسياسية فادحة.

بعبارة أخرى، تشير هذه الأمثلة إلى أن السلطة الفلسطينية قد تجد نفسها في الطريق نحو الانهيار ليس لتداعيات قرار واحد حاسم اتخذته، ولكن بسبب تداعيات مجموعة من القرارات التي لم تكن أصلاً راغبة باتخاذها ولكنها

اتخذتها في محاولة لتغيير سلوك وسياسات أطراف أخرى ولم يكن أي من هذه القرارات لوحده هو المسؤول عن الانهيار. إن المنطق الذي سيقود خطوات السلطة الفلسطينية هو الإيمان بأن إسرائيل لن تقدم على اتخاذ خطوات عقابية صارمة كرد فعل على قرارات وأفعال للسلطة خوفاً من أن تؤدي هذه العقوبات الى انهيار تلك السلطة. بعبارة أخرى، تعول السلطة على أن مصلحة إسرائيلية تكمن في استمرار وجود السلطة وأن ذلك يوفر للسلطة مساحة معينة من المناورة. ولكن في المقابل، فإن المنطق الذي سيقود خطوات إسرائيل والولايات المتحدة هو الإيمان بأن للنخبة الفلسطينية الحاكمة مصلحة جوهرية في الحفاظ على بقاء السلطة وأنها بالتالي لن تخاطر بانهيارها حتى لو قامتا بإيقاع عقوبات شديدة بها، بل إن هذه النخبة لن تقدم على اتخاذ خطوات حاسمة معادية لهما خوفاً من العقوبات التي قد يفرضانها عليها والتي قد تؤدي لضعف السلطة أو حتى انهيارها.

وقد تنهار السلطة الفلسطينية بسبب عوامل داخلية. فقد يؤدي كل من تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية، وعدم دفع الرواتب لفترة طويلة، وتحول الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة لانفصال دائم، وفقدان الشرعية الانتخابية، وغيرها إلى مزيد من الإحباط والغضب الشعبي مؤديا إلى إضرابات في القطاعين الخاص والعام، ومظاهرات، وعودة لظهور الميليشيات المسلحة في مخيمات اللاجئين، وقد يتصاعد هذا الاهتياج ليصبح احتجاجات شعبية واسعة قد يتم أثناءها مهاجمة مراكز الأمن ومؤسسات السلطة. ولا يجوز التغاضي عن احتمال انتشار أعمال عنف بين بعض الأطراف الفلسطينية، وخاصة في مرحلة ما بعد الرئيس عباس، رغم ضعف هذا الاحتمال. وفي هذا السياق، فإن انهيار السلطة الفلسطينية لن يكون إلا مسألة وقت في حال قررت إسرائيل تنفيذ خطوات عسكرية وقائية تهدف إلى الاستيلاء على أسلحة السلطة الفلسطينية من أجل منع وقوعها في أيدي الميليشيات المسلحة. وبالمثل، فإن أزمة داخل حركة فتح في فترة ما بعد عباس قد تؤدي إلى مزيد من التشرذم الذي سيؤثر على قطاع الأمن ويؤدي إلى ظهور أمراء الحرب وانهيار القانون والنظام.

كيف ستبدو الأمور في حالة انهيار السلطة؟

سيكون الطرف الإسرائيلي هو المعني أولاً باتخاذ خطوات استباقية تقلل قدر الإمكان من المخاطر التي ستلحق بإسرائيل في حالة حصول ضعف شديد وانهيار في السلطة الفلسطينية. قد تلجأ إسرائيل لمجموعة من الخطوات بهدف منع تبلور حالة من الفوضى الشديدة وانهيار للنظام وانتشار للسلاح. سيزداد التواجد العسكري في المناطق الفلسطينية بما في ذلك المدن، وستعود الإدارة المدنية للعب دور أعظم في الشؤون المدنية الفلسطينية، وستعمل هذه الإدارة على خلق بدائل فلسطينية محلية لتلك التي تضعف أو تنهار وذلك لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية. كما ستشجع إسرائيل الدول المانحة على استمرار تقديم الدعم المالي للسكان للتخفيف من أزمة البطالة ولمنع تدهور الأوضاع الاقتصادية وحماية القطاع الخاص من الانهيار. ليس من المرجح أن تقوم إسرائيل ببسط سيطرة مدنية كاملة على المناطق الفلسطينية لكنها أيضاً لن تلجأ على الأرجح للانفصال عن بعض مناطق الضفة بشكل أُحادي الجانب نظراً للتبعات الأمنية الخطيرة التي سيخلقها الفراغ السلطوي الذي قد ينتج عن ذلك. بعبارة أخرى،

قد تعمل إسرائيل على سياسة وسطية بين الأمرين، أي عدم العودة للسيطرة الكاملة وعدم القيام بانسحاب أو انفصال أحادي الجانب والاكتفاء بإدارة مؤقتة للأمور المدنية الفلسطينية وتشجيع المؤسسات القائمة التي تقبل التعاون مع الإدارة الإسرائيلية على القيام بمهامها بدون تعطل. لكن إسرائيل قد تستغل فرصة ضعف أو انهيار السلطة لخلق حقائق جديدة على الأرض من خلال ضم كتل استيطانية وتعميق سيطرتها على منطقة الغور، وإطلاق يد الاستيطان بدون قيود.

أما في الجانب الفلسطيني، فإن من المرجح بروز محاولات لخلق مؤسسات وطنية بديلة تدين بالولاء لمنظمة التحرير أو للفصائل الوطنية والإسلامية المختلفة. كما سيبلور الطرف الفلسطيني رداً على الجهود الإسرائيلية التي سيعارضونها وقد تشمل بعض الردود تبني خيارات مختلفة تتراوح بين العمل المسلح والعصيان المدني السلمي. ستتعزز طروحات حل الدولة الواحدة وخاصة بين الشباب الفلسطيني وقد تصبح المطالبة بالحقوق المدنية والمساواة أعلى صوتاً من المطالبة بالسيادة والاستقلال.

كيف سيؤثر انهيار السلطة على الأوضاع الفلسطينية الداخلية:

لا شك أن حل الدولتين سيتلقى ضربة قاسية عندما تنهار السلطة الفلسطينية إذ سيشير ذلك الانهيار إلى أن إمكانية هذا الحل لم تعد قائمة. تشير استطلاعات الرأي إلى أنه كلما ارتفعت نسبة الاعتقاد بأن حل الدولتين لم يعد عمليا، كلما تراجعت نسبة التأييد لهذا الحل. لكن ذلك قد لا يعني بالضرورة أن حل الدولة الواحدة، التي تتساوى فيها حقوق الفلسطينين والإسرائيليين اليهود، سيحظى بتأييد أغلبية الفلسطينيين. تبلغ نسبة تأييد هذا الحل اليوم حوالي الثلث ومن المرجح أن ترتفع هذه النسبة في حالة انهيار السلطة، لكن من غير المرجح أن يكون هذا الارتفاع كبيراً إلا في حالة واحدة وهي قيام حركة فتح أو حركة حماس بتبنيه، وهذا أمر مستبعد. إن هذا يعني أن قسماً من مؤيدي حل الدولتين سيتخلون عن هذا الحل لصالح حل ثالث وهو المطالبة بدولة واحدة عربية وإسلامية، مما قد يؤدي لبلورة ثلاثة مواقف مختلفة تتمتع بتأييد شبه متساو بين الجمهور الفلسطيني: حل الدولتين، والدولة الواحدة ذات المساواة، والدولة الواحدة العربية-الإسلامية.

سيأتي انهيار السلطة الفلسطينية على الأرجح في وضع سيكون فيه الانقسام قد تحول بدرجة كبيرة لانفصال دائم، وسيوجه الانهيار الضربة القاسمة لأي أمل في المصالحة وإعادة الوحدة. من البديهي أن انهيار السلطة سيوجه أيضاً ضربة شديدة لحركة فتح وسيكون مؤشراً لضعفها وعدم قدرتها على حماية موقفها وإنجازاتها بالإضافة لعدم قدرتها على إحداث تقدم على الطريق نحو إنهاء الاحتلال وقيام الدولة. أما حماس، الخصم الوحيد لحركة فتح، فستجني ثمار هذا التطور. وبذلك، من المرجح أنها ستسعى لتشديد قبضتها على قطاع غزة، الذي سيعد بمثابة كيان شبه الدولة الفلسطينية الوحيد المتبقي. إلا أن حماس ستواجه تحديات مالية صعبة جدا لجهودها الرامية إلى كسب مزيد من السيطرة في ظل توقف السلطة عن التحويلات الشهرية للقطاع العام في غزة. وقد تسمح حماس للفصائل الأخرى، بما في ذلك حركة فتح، المشاركة في حكومتها لتكسب مزيدا من المصداقية. وفي نهاية المطاف، فإن

سيطرة حركة حماس المتعززة على قطاع غزة ستبقي مجالا ضئيلاً للمصالحة الوطنية- الإسلامية. وقد تحظى أفكار جديدة لاستعادة الوحدة، على غرار الاتحاد الكونفدرالي، بالمزيد من الاهتمام.

في غضون ذلك، من المرجح أن تستفيد حماس من الفراغ الناشئ في الضفة الغربية لتعزيز دورها وتوسيع مختلف أنشطتها الاجتماعية والسياسية والعسكرية. ومن المرجح في هذا السياق وفي ظل حالة من التدهور الأمني المتسارع ان تلعب حماس دوراً رئيسياً في تصعيد العمل المسلح، خاصة بعد أن تكون قد تخلصت من ضغوط ومراقبة أجهزة الأمن الفلسطينية لها، وخاصة في حالة حصول صراع مسلح مع إسرائيل في قطاع غزة. كما. أن من المرجح أن تعمل المنافسة بين حركتي فتح وحماس على إعادة إشعال العمل المسلح وتأجيجه. لقد ساهمت الهجمات المسلحة ضد جنود إسرائيليين في الماضي في زيادة شعبية مرتكبي هذه الهجمات. ستكون حماس في وضع أفضل من أي وقت سابق عند استعادة شعبيتها وقدراتها المسلحة مما قد يؤهلها لتفوق متصاعد في الضفة الغربية.

أما في السياق الفلسطيني الأوسع، فمن المرجح أن تستثمر حماس مكاسبها بهدف السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. إن من المرجح الاستغناء عن العديد من رجال الحرس القديم في منظمة التحرير الفلسطينية وقد يحل محلهم قادة اصغر سناً وأكثر حزما. إلا أن هؤلاء سيجدون من الصعب عليهم مقاومة تقدم الإسلاميين، ولغايات حماية مصالحهم في منظمة التحرير الفلسطينية، قد يتحول الحرس الجديد في حركة فتح نحو سياسة أكثر تشدداً وذلك في سياق تنافسهم مع الإسلاميين، وقد يعني ذلك ان يضعوا حدا لعقود من الاعتدال والتوافق مع الشرعية الدولية. وقد تكون الفصائل الوطنية اليسارية، مثل الجبهة الشعبية، وقد اصبحت الآن اكثر قوة، أكثر استعداداً للتخلي عن نهج الدولتين لصالح حل الدولة الواحدة، دافعة بقوة إلى اعتبار النضال الفلسطيني ضد الاحتلال هو نضال ضد الفصل العنصري.

أخيراً، سيكون لانهيار السلطة تأثير على مجرى الحياة لكافة الفلسطينيين في كافة أمورهم اليومية وخاصة في الضفة الغربية. غني عن القول أن أسوأ العواقب المتوقعة ستأتي نتيجة للتأثير المشترك لكل من الانهيار المتوقع للقانون والنظام وتلاشي أكثر من أربعة مليارات دولار من الإنفاق العام. وسيشكل مثل هذا التطور ضربة قاسية للقطاع الخاص، وسيؤدي إلى انهيار تدريجي لنظام العدالة، فضلا عن الخدمات المقدمة في معظم القطاعات بدءاً بالصحة والتعليم إلى الاتصالات، علاوة على خدمات المياه والطاقة. ومن المرجح أن تزداد معدلات الفقر والجريمة والخروج عن القانون بشكل خطير. ومن المرجح أن تقوم الميليشيات المسلحة بتطبيق القانون بأيديها مما يخلق فرصا أكبر لوقوع عنف محلي فلسطيني.

سيؤدي تلاشي الإنفاق العام لتفاقم الفقر وسينهار قطاع الخدمات لصالح قطاعات أخرى كالزراعة أو حتى الصناعة، وسترتفع البطالة لمستويات غير مسبوقة، وقد تنهار بعض البنوك أو تغلق أبوابها أو أبواب فروعها، وسيفقد قطاع غزة حصته من الإنفاق العام مما قد يهدد بأزمة إنسانية غير مسبوقة وستزداد إمكانية اندلاع حرب جديدة بين إسرائيل وحماس. كما ستتأثر الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية تدريجياً حيث ستعود الفوضى وسينهار فرض القانون، وستبرز

المليشيات والعصابات المسلحة. وسيتأثر قطاعا التعليم والصحة حيث سيفقدان قدرة الإشراف والتنظيم، وسينقطع الكثير من الطلاب عن العملية التعليمية، وليس من الواضح مدى قدرة المعلمين والإطباء والإداريين والمشرفين على العمل بدون رواتب. وقد يؤدي ذلك لفقدان خدمات طبية حيوية مثل الخدمات الصحية الوقائية وتلك المتعلقة بمسائل الصحة البيئية مثل سلامة الشراب والغداء وغيرها.

كذلك سيتأثر قطاع الاتصالات رغم أنه يدار في الغالب من القطاع الخاص وذلك لأن قدرة هذا القطاع على العمل مرتبطة بوجود سلطة منظمة وقدرة على انقاذ القانون وحماية البنية التحتية مثل السرقة والتلف. وسيؤدي ذلك على الأرجح إلى تعطيل جزئي للخدمات وقد يعني ذلك انقطاع الاتصال بين الضفة والقطاع، وسيلجأ الكثيرون إلى خدمات الشركات الإسرائيلية. لن يحصل على الأرجح اضطرابات دائمة في إيصال خدمات الكهرباء والمياه للسكان نظراً لأن هذين القطاعين يداران من قبل البلديات أو شركات الكهرباء. كذلك، من المتوقع أن تستمر المجالس المحلية والبلديات في لعب دورها في تقديم الخدمات للسكن لكن ذلك سيكون على نطاق ضيق ولن يشمل خدمات مكلفة مثل الحفاظ على البنية التحتية كالطرق.

لن تنهار كافة المؤسسات القضائية، إذ سيكون ممكناً لمجلس القضاء الأعلى الاستمرار في العمل مما يمنح المحاكم مرجعية قانونية وقضائية. لكن من المرجح بروز نظام عدالة مواز للقضاء النظامي، مثل القضاء العشائري إلى جانب لجان الإصلاح وسيكون من الصعب على هذا القطاع الحفاظ على استقلاليته من التدخلات الخارجية (أي إسرائيل) أو الداخلية (أي من الفصائل والمجموعات المسلحة).

من المرجح أن هذه التداعيات لن تقتصر على الشؤون المحلية، بل ستمتد إلى النطاق الإقليمي والدولي. فعلى سبيل المثال، سيتزايد الطلب على الهجرة خارج الضفة الغربية بشكل ملحوظ. وقد ترى الأردن في مثل هذه التطورات تهديدا أمنيا وديموغرافيا كبيرا مما قد يضطرها إلى إعادة تقييم علاقاتها مع إسرائيل والضفة الغربية. وقد تجد مصر نفسها مضطرة أيضا إلى إعادة تقييم سياساتها الحالية بشأن قطاع غزة لتكون قادرة على تلبية الطلب المتزايد على الدعم الإنساني والاقتصادي والسياسي. وبالنظر للبيئة التي لا يمكن التنبؤ بها وغير المستقرة الجديدة ستجد الدول المانحة نفسها مضطرة لإعادة تقييم دورها في عملية السلام وبناء المؤسسات الفلسطينية وفي تقديم الخدمات، علاوة على مسائل التدخل الإنساني.

لتفادي أسوء هذه التداعيات سيكون الفلسطينيون في الضفة الغربية بحاجة لإيجاد هيئة تنظيمية بديلة عن السلطة للتعامل مع بعض هذه التداعيات بشكل يتيح لهم الاستمرار في الاعتماد على أنفسهم والحفاظ على مستوى معقول من بناء المؤسسات. في أوضاع مثالية، ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية إنشاء مثل هذه الهيئة والتي يمكن أن تتمثل في حكومة في المنفى تتشكل من كافة الفصائل وتتمتع بصلات مع مؤسسة مستقلة في الضفة الغربية تتألف من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والفصائل السياسية، وجمعيات القطاع الخاص، والنقابات العمالية، وممثلي السلطات المحلية.

ويمكن لحكومة المنفى هذه أن توفر قيادة منظمة تتمتع بثقة شعبية كبيرة وتساعد في احتواء التهديدات الواردة من

قبل العصابات المسلحة والاقتتال الداخلي في الأراضي المحتلة. ويمكن تأسيس لجان أمن محلية، من تشكيلات من جميع الفصائل، في كل حي وبلدة وقرية. ويمكن أن يوكل لهذه اللجان مهمة الحفاظ على النظام وإنفاذ القانون. إن من المستحسن أيضاً أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة في المنفى بإنشاء مجلس تعليمي يتولى مسؤولية الإشراف على جميع الاحتياجات التعليمية ذات الصلة، مثل التنظيم وجمع الأموال. وينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية تفويض الصلاحيات للمجالس المحلية وتمكينها من تنظيم القطاع التعليمي بغض النظر عن المواقف والقرارات الإسرائيلية المتعلقة بهذا القطاع. كما هو الحال مع التعليم، ستتعزز فرصة الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية إذا ما أخذ الفلسطينيون زمام الأمور بأيديهم وحافظوا على سيطرتهم على هذا القطاع. وفي هذه الحالة، سيكون من الضروري توفير قيادة للقطاع الصحي من قبل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال تشكيلها لهيئة تنظيمية، مثل مجلس صحي مستقل يتمتع بإجماع سياسي ويقوم بالتوجيه المهني. وينبغي للمجلس أن يعزز الشراكة بين الأطراف التي ستتحمل المسؤوليات عن القطاع العام، ومنظمات المجتمع المدني، واللجان الشعبية. وبالمثل، ينبغي أن يعزز جميع أشكال المشاركة بين القطاعين العام والخاص. ينبغي أن تكون جميع المؤسسات العاملة في القطاع الصحي عضوة في هذا المجلس الذي ينبغي أن يكون قادراً على جمع الأموال الضرورية لتلبية الاحتياجات المحلية من الخدمات الطبية.

تمثل البلديات والمجالس المحلية المنتخبة أحد أهم مصادر الشرعية السياسية والمجتمعية المتبقية للفلسطينيين. إلا أن التشريعات الحالية تقيد ولايتها مما يجعل من الصعب عليها لعب دور فعال في «اليوم التالي». ومن شأن تعديل قانون الحكم المحلي بحيث يضمن صلاحيات محلية أكبر على الشؤون الصحية، والتعليم، والتمويل أن يعزز قدرة هذه الهيئات للعب دور أكثر حيوية ليس فقط في تقديم الخدمات، بل أيضا في المجال السياسي. وفي حال تنفيذ مثل هذا التعديل، ينبغي الطموح لتمكين وتقوية المجالس المحلية من خلال منحها درجة معقولة من الاستقلال المالي والإداري.

كما هو مبين أعلاه، سيكون من مصلحة الفلسطينيين الحد من الفوضى والفلتان في «اليوم التالي» لاسيما في بيئة يتنامى فيها الفقر والفلتان الأمني. وبالتالي فإنه سيكون من الضروري الإبقاء على المؤسسات القضائية القائمة. وينبغي بذل الجهود الآن لتعزيز استقلال السلطة القضائية، ليس فقط من تدخل السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، بل أيضا من الدوافع الفئوية والتدخلات المبنية على دوافع سياسية. مع ذلك، لا ينبغي النظر إلى استقلال القضاء على أنه يتعارض مع آلية حل النزاعات الموازية، أي تلك التي تقوم على القيم المجتمعية التقليدية .